الأمم المتحدة S/PV.7887

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٨٧

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد ريباس
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إينشوستي هوردن
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد فاسيلينكو
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1704643 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد سباستيان كورتس، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كورتس.

السيد كورتس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أن أعرب عن التعازي لوفاة السفير فيتالي تشوركين، ممثل الاتحاد الروسي.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر ترتيب إقليمي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة إذ يبلغ عدد الدول المشاركة فيها ٥٧ دولة. وعلى مدار عقود، ما فتئت المنظمة شريكا هاما للأمم المتحدة. وكما يمكن للأعضاء أن يتصوروا، فإن رئاسة المنظمة ليست عملا يسيرا. وعلى غرار الأمم المتحدة، هناك العديد من المصالح والآراء المختلفة التي غالبا ما تجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء وتحقيق تقدم بشأن التحديات التي نواجهها.

ولكن حتى إن كان الأمر صعبا في بعض الأحيان، فإنه لا بديل عن التعاون المتعدد الأطراف. إنه السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

لقد تولت النمسا رئاسة المنظمة في لحظة حرجة. فحيثما وجهنا أنظارنا، هناك تهديدات خطيرة للسلام والأمن: الحرب والدمار في أماكن مثل سورية وشرق أوكرانيا؛ الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والدلائل على تزايد النزعة القومية؛ تغذية نزعة التطرف والإرهاب في مجتمعاتنا. وكان من عواقب ذلك تزايد قلق الناس وزيادة انعدام الثقة بين الدول.

وفي ضوء هذه التحديات، فإن رئاستنا ستركز على الأولويات التالية: أولا، نريد الإسهام في نزع فتيل النزاعات القائمة. ثانيا، سننشئ منبرا لمساعدة الدول في جهودها الرامية إلى مكافحة التشدد والتطرف العنيف. ثالثا، إننا لن ندخر وسعنا للمساعدة في إعادة بناء الثقة والائتمان بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد تسببت النزاعات المسلحة في الكثير من المعاناة والتشرد والدمار في أجزاء من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يمكن أن تكون هناك حلول عسكرية لهذه النزاعات. وعلينا أن نجد سبلا للتمكن من التوصل إلى حلول سياسية. إن إحدى المسائل المحورية التي تتعامل معها المنظمة هي الأزمة في أوكرانيا وما حولها. وتجري المنظمة مناقشات دورية، تماما كما تفعل الأمم المتحدة، بشأن هذه الأزمة – ضم القرم وتدفق الأسلحة إلى دونباس ودور الاتحاد الروسي وتنفيذ اتفاقات مينسك وتكرار أعمال العنف.

وخلال زيارتي الأولى إلى شرق أوكرانيا في كانون الثاني/يناير، رأيت الحالة غير المقبولة للمدنيين هناك. ويجب علينا تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، لا سيما على طول خط التماس. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إتاحة إمكانية الوصول للمنظمات الإنسانية أمر بالغ الأهمية. ومستوى العنف الذي

شهدناه قبل بضعة أسابيع أمر غير مقبول. ولا يزال من المهم للغاية أن تنفذ جميع الأطراف بصورة كاملة اتفاقات مينسك وأن تحترم تماما وقف إطلاق النار الذي التزمت به مرارا. وقد برهنت منظمة الأمن والتعاون، من خلال مجموعة الاتصال الثلاثية التابعة لها، على دورها الحاسم في التوصل إلى وقف إطلاق النار.

وحالت بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة دون تفاقم الحالة من خلال الرصد والإبلاغ وتيسير إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الكهرباء والمياه. ويتعين علينا الآن دعم بعثة الرصد الخاصة في الاضطلاع بولايتها بالكامل. ونحن نريد زيادة عدد المراقبين في الميدان وتحسين المعدات التقنية للرصد، وتمديد ساعات العمل على طول خط التماس. وسنواصل العمل لاتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. ويجب فض الاشتباك بين القوات ولا بد من سحب الأسلحة الثقيلة. وبصفتي الرئيس الحالي، سأساعد جميع الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن حالات النزاع الأخرى في منطقة منظمة الأمن والتعاون، ولا سيما فيما يتعلق بعملية التسوية في ترانسنيستريا والنزاع في جورجيا والنزاع في ناغورني كاراباخ.

وإلى جانب النزاعات التقليدية، يشكل التطرف والإرهاب تحديا كبيرا آخر للأمن. وكلاهما يهدد الاستقرار الداخلي للدول وسيادة القانون والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد. لقد انضم أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص من منطقة منظمة الأمن والتعاون إلى تنظيم داعش للاغتصاب والقتل باسمه في سورية والعراق وليبيا. وهؤلاء المقاتلون لا يتسببون في معاناة رهيبة في تلك البلدان فحسب، ولكنهم يشكلون أيضا تهديدا لأمن بلدان المنظمة لدى عودتهم. وفي منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ثمة ديناميات مختلفة لتغذية نزعة التطرف، ولكن الشيء المشترك بيننا هو أن الشباب هم أكثر الفئات قابلية للجنوح نحو التطرف.

ولتحسين فهم هذه الديناميات وتحديد سبل المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للتطرف والعوامل المؤدية إليه، عينت السيد بيتر نويمان ممثلا خاصا لي معنيا بالتطرف. وهو سيبحث عن أفضل الممارسات ويتقاسمها مع الدول المشاركة ويقدم توصيات ملموسة بشأن كيفية تحسين مكافحة التشدد والتطرف العنيف. وإذا كان الإرهابيون يتعاونون على الصعيد العالمي، فيجب على الدول أن تفعل الشيء نفسه من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية أكبر.

وسواء كنا نريد حل النزاعات أو مكافحة الإرهاب، فإن الثقة مطلوبة دائما بوصفها أساسا للتعاون الدولي. وإعادة بناء الثقة بين الدول في منطقة منظمة الأمن والتعاون ربما تكون أصعب مهمة. والنمسا، بوصفها بلدا محايدا، ظلت دائما بانية للجسور بين الشرق والغرب ومكانا مناسبا للحوار. وبصفتها رئيس منظمة الأمن والتعاون، فإن النمسا ستسعى جاهدة إلى تعزيز الحوار المفتوح والبناء كأساس لإيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجهها المنظمة. وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الشواغل الأمنية غالبا ما تكون في صميم الريبة. ولذلك، ستحاول الرئاسة النمساوية استئناف المناقشات بشأن تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. وذلك أمر في مصلحة كل دولة مشاركة.

وتمشيا مع الولاية التي أناطها بنا المجلس الوزاري للمنظمة في هامبورغ، تسعى النمسا إلى إطلاق حوار منظم بشأن التحديات الراهنة والمقبلة للأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون. وأمن الفضاء الإلكتروني والتعاون الاجتماعي والاقتصادي – وهما مسألتان ناقشناهما في فيينا مؤخرا، مجالان سيستفيد الجميع من زيادة التعاون فيهما. وسيؤدي النجاح في هذين المجالين إلى مزيد من الثقة. وينطبق الأمر نفسه على حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية.

معا، يمكننا أن نعزز تماسك مجتمعاتنا وقدرتها على الصمود لتتمكن من التصدي بصورة أفضل للمخاطر التي تهدد أمننا.

وأرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال في فيينا. إنه سيجعل تقوية التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة أمرا ممكنا. وكلا الطرفين سيستفيد من زيادة تبادل المعلومات والتنسيق التشغيلي والدعم التقني، وخاصة في الميدان.

وآمل، من خلال هذه الأولويات، أن يكون بوسع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت رئاسة النمسا الإسهام في تعزيز نظام عالمي قائم على القواعد وفي النهوض بأهداف وقيم ومبادئ الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كورتس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا، السيد كورتس، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نود أن نرى تنامي التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن. وهذا التعاون يجب أن يكون منتظما ومتعدد الأوجه، يشمل جميع الأبعاد الأمنية. إن منظمة الأمن والتعاون مصممة لمساعدة آليات الأمم المتحدة في مجال اختصاصها في إطار ولاية المنظمة. ومن المهم مراعاة المزايا النسبية للمنظمتين وتجنب الازدواجية وهدر الموارد. ونود أن نرى تعاونا بناء مع الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون ونحن نتشاطر أولوياتها الرئيسية، التي ترمي إلى تسوية النزاعات ومكافحة التشدد والتطرف واستعادة الثقة بين الدول وتعزيز القاعدة المؤسسية للمنظمة.

ويجب أن تسعى المنظمة جاهدة إلى أداء المهام التي أنشئت من أجلها، بوصفها منبرا للحوار المتكافئ وصنع القرارات المتعلقة بالمسائل الأمنية بشكل جماعي. وينبغي أن ينصب تركيزها على مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهديدات الإلكترونية؛ ومواءمة عمليات التكامل؛ ودعم القيم التقليدية وحماية حقوق الأقليات القومية؛ ومكافحة النازية الجديدة؛ وإصلاح منظمة الأمن والتعاون، بما في ذلك تطوير ميثاقها؛ وتنظيم عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في مراقبة الانتخابات. ونحن على استعداد للإسهام في ذلك.

ونرى أن أكبر الإمكانات توجد في مجال مكافحة التهديدات عبر الوطنية، لا سيما في سياق أزمة الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر وكراهية الأجانب والتمييز. ولا سيما على صعيد حماية حقوق الأقليات القومية والدينية واللغوية.

ولاحظنا تطور التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال التعاون بين إدارة مكافحة التهديدات عبر الوطنية التابعة لأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة، والإرهاب، والجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال، فضلا عن مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية. وقد اعتمد اجتماعا المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بازل عام ٢٠١٤ وبلغراد عام ٢٠١٥ إعلانين بشأن مسألة التعاون بين المنظمتين، وتعزيز دور المنظمة في تنفيذ القرارات الهامة للأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٤٩ (٢٠١٥). وفي الصيف الماضي في كالينينغراد، نظمت وزارة الخارجية الروسية، بالاشتراك مع مركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح حلقة دراسية لجهات اتصال الدول في المنظمة بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي، تكمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الجهود العالمية للأمم المتحدة الرامية إلى وضع تدابير بناء الثقة من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. بيد أنه كانت هناك أيضا محاولات مثيرة للجزع لإدخال آليات رصد مماثلة لتلك التي تستخدمها الأمم المتحدة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن وثائق الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لم تحظ بتوافق الآراء. إننا ننظر نظرة إيجابية بوجه عام للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان، على سبيل المثال، من خلال بعثة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو. ونقدر التعاون في محادثات جنيف بشأن ما وراء القوقاز، التي كانت عاملا هاما في إقامة حوار مباشر بين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونؤيد الرئاسة النمساوية لدعمها جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتواصلة للمساعدة في تسوية النزاعات الإقليمية، ونحن مستعدون للتعاون في التوصل إلى تسويات في ترانسنيستريا وناغورني كاراباخ.

ونأمل أن يجلب عام ٢٠١٧ السلام والحل السياسي في شرق أوكرانيا، حيث لا يزال النزاع المسلح، الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات، يحصد أرواح جديدة من المدنيين. لقد عانى سكان دونيتسك ولوهانسك من أجل حقهم في الحرية والمركز الخاص داخل الدولة الأوكرانية. ومن الأهمية بمكان التوصل بشكل نهائي إلى الامتثال الكامل لمجموعة تدابير مينسك إن أردنا منح المنطقة وسكانها إمكانية حياة سلمية والحكم الذاتي الديمقراطي واستعادة الروابط الاقتصادية ببقية أنحاء أوكرانيا. وكل ذلك منصوص عليه في اتفاق مينسك، على النحو المتخذ في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن لدينا نموذجا ثابتا وراسخا لتسوية النزاع في جنوب شرق أوكرانيا، وأحد عناصر ذلك النموذج بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. ولا نرى أي فوائد عملية من تكرار مهام بعثة الرصد الخاصة بأي نوع جديد من الهياكل الدولية. ونأمل أن تواصل الرئاسة النمساوية الحفاظ على موضوعية البعثة تحت السيطرة، مع إعطاء التوجيه لممثليها في فريق الاتصال الثلاثي وأفرقته الفرعية بإجراء حوار مباشر بين طرفي النزاع.

ولئن كانت لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموارد الكافية في مجال حل النزاعات، فمن الأهمية بمكان أن تتصرف بحذر شديد في هذه العملية الحساسة والدقيقة، وأن تضع في الاعتبار المبادئ الثلاثة الرئيسية – أن النزاعات يجب تسويتها سلميا، بمشاركة مباشرة من الأطراف واحترام مصالحهم وفي إطار الصيغ القائمة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن روسيا تعتبر المنظمة آلية هامة لبناء نظام أمن عادل وكامل لأوروبا ككل، وتشارك في تعزيز دورها وسلطتها. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بغية تحسين أهمية المنظمة من الضروري أن نحدد بوضوح أولويات أنشطتها وأن نضع ميثاق للمنظمة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية السيد كورتس في مجلس الأمن وأشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. إن رئاسته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب استضافة النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة، تدل على مدى أهمية بلده للتعاون الدولي والنظام القائم على القواعد.

وللأسف، كما سمعنا هنا بالأمس (انظر S/PV.7886)، فالنظام القائم على القواعد معرض للخطر. إنه خطر نتكلم عنه كثيرا في هذه القاعة، لكن ذلك الخطر بالنسبة لسكان المدن مثل مدينة مارينكا في أوكرانيا واقع يومي مروع. فخلال السنوات الثلاث الماضية، عاش السكان هناك في خوف، يتعرضون للأخطار المستمرة يوميا التي أصبحت القاعدة على الخطوط

الأمامية في شرق أوكرانيا. ويتكلم السكان هناك عن استهدافهم بنيران القناصة والقصف اليومي والتزاحم اليومي بحثا عن المأوى. منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، عاشوا بدون إمدادات الغاز في مواجهة انخفاض درجات الحرارة كل شتاء. تلك هي عواقب انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

هذا هو ما يحدث حينما ينتهك النظام القائم على القواعد. ولا يسعنا أن نسمح بأن يصبح ذلك الوضع الاعتيادي الجديد، يجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا في الاستجابة لذلك. على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور حاسم الأهمية، وأود بصفة خاصة أن أشيد بدور بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي تعمل بلا كلل تحت قيادة أباكان. وبفضل شجاعة القائمين على الرصد في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نعلم ما يجري في أماكن مثل مارينكا. وبفضلهم نعلم أن انتهاكات وقف إطلاق النار قد بلغت مستويات قياسية هذا العام.

ومن غير المقبول أن تواصل البعثة التعرض لإطلاق النار وتواجه قيودا على تيسير وصولها. وهذه الأعمال، التي غالبا ما يرتكبها الانفصاليون، لا تؤدي إلا إلى تأجيج الشكوك بأنهم يخفون أنشطة تتعارض مع اتفاقات مينسك. لذلك، آمل أن نتمكن جميعا من أن نوضح اليوم أنه يجب وقف العدوان الموجه ضد القائمين على عمليات الرصد وأنه يجب منح البعثة الوصول غير المقيد إلى جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك مناطق فض الاشتباك والأجزاء من الحدود مع روسيا التي لا تخضع لسيطرة أوكرانيا.

وكما سمعنا أمس فإن الحل الطويل الأمد للحالة في شرق أوكرانيا يتطلب أن تضع روسيا حدا لأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وتقوم بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، وتسحب الأسلحة والأفراد، وتستخدم نفوذها الكبير على الانفصاليين لوضع حد لأعمال القتل وإعادة القرم إلى مكانتها الصحيحة بوصفها جزءا من أوكرانيا. وهذا هو السبيل الوحيد المجدي لإحلال السلام الدائم في أوكرانيا، وحتى نبدأه، ستظل الجزاءات المفروضة على روسيا قائمة.

وإلى جانب أوكرانيا، ينبغي ألا نغفل ضرورة أن يعمل المجلس بشكل وثيق مع الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية المسائل الأخرى التي تؤثر على المنطقة وفي المساعدة على حماية الحقوق والحريات الأساسية. وتشمل تلك القضايا النزاعات التي طال أمدها في ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وناغورني كاراباخ. ونقدر أيضا الدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمة في الحد من المخاطر في المنطقة، ونرحب بإطلاق الحوار المنظم. وندعم تركيز الرئيس الحالي على الشباب والتطرف، حيث يمكن للمنظمة، عبر أبعادها الشاملة تجاه الأمن أن تضيف قيمة حقيقية.

إن كان للمنظمة الاستجابة لتلك التحديات وغيرها، يجب أن نواصل أيضا تعزيزها. وأحد السبل لتحقيق ذلك هو من خلال تعيينات قوية، ويسرني تقديم المملكة المتحدة مرشح ممتاز لشغل منصب المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات القومية، كدليل على التزامنا المستمر تجاه المنظمة. ويسرنا أيضا أن يترأس سفيرنا لدى المنظمة اللجنة المعنية بالبعد الإنساني التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام وأن يعمل بشكل وثيق مع الرئاسة النمساوية.

وفي الختام، عززت الأحداث في شرقي أوكرانيا مدى أهمية المنظمة فيما يتعلق بالتعاون الدولي. والعمل الذي يجري هناك حاسم الأهمية للسكان المحاصرين في مارينكا ولجميع الأوكرانيين في الجزء الشرقي من البلد. وللأسف تبرز الأحداث في أوكرانيا التهديدات التي لا تزال تواجه البلدان في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والنظام القائم على القواعد ككل. وإن أردنا التصدي لها بفعالية، يجب علينا مواصلة تعزيز المنظمة، وتعزيز تعاونها مع مجلس الأمن.

السيد فاسيلينكو (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على عقد هذه الجلسة الهامة وأن أرحب بحرارة بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية النمسا السيد سباستيان كورتس.

بالرغم من جهودنا الجماعية، لا نزال بعيدين عن تحقيق الآمال المنصوص عليها قبل سبع سنوات مضت في إعلان أستانا التذكاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمبينة في الوثائق التأسيسية للمنظمة. إن البعد الأوروبي الآسيوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صميم إعلان أستانا، وينبغي أن يظل في اهتمامنا. كما إنها المنطقة التي قد نتمكن من تحقيق أكبر أثر إيجابي، لإرساء سيناريوهات الجميع رابح لتحل محل المحصلة الصفرية. ولتحقيق ذلك الطموح، سيتعين علينا التغلب على التهديدات المتزايدة التي تؤججها التحولات في التكنولوجيا، وتصاعد التطرف والنزعة القومية، والأوبئة، والاضطراب الاقتصادي، وانتشار المواد النووية وأعداد اللاجئين غير المسبوقة.

إن استمرار الأزمة في أوكرانيا قد أظهر لنا كيف لمأساة وطنية أن تكون لها عواقب على الصعيد العالمي.

لقد أدت إلى تقويض أمننا جميعا وكشفت عن وجود اختلافات شديدة في الطريقة التي تنتهجها البلدان إزاء السياسات الأمنية.

وعلى أثر هذه التحديات، تؤيد كازاخستان تأييدا تاما الدعوات المنادية بتعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركزها القانوني ومؤسساتها. ونؤيد بشكل خاص الجهود التي تروج لها الرئاسة النمساوية وغيرها لتعزيز الأمن التعاوني، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات مراقبة الأسلحة التقليدية وتحديث وثيقة فيينا. ونتطلع إلى عقد المزيد من المناقشات بشأن طرائق إجراء الحوار المنظم الذي أشار إليه الرئيس الحالي.

وأود الآن أن أقترح بعض التوصيات بشأن التعاون الثنائي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أولا، ينبغي أن تظل المنظمة شريكا جيدا للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن أن تفعل ذلك بمواصلة تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات، وتعزيز ثقافة سياسية جديدة، والعمل مع الدول المشاركة وليس العمل للتأثير عليها. ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة تكثيف التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز التنمية المستدامة حيث لديها خبرة طويلة. وينبغي لتلك الشراكة أن تؤدي دورا نشطا في تحديد شكل النقاش المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أنه ينبغي أن تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة معا للقضاء على الفقر المدقع وضمان أن نكون آخر جيل يعيش في ظل تغير المناخ باعتباره تهديدا لمستقبلنا جميعا.

ونشاطر بقوة أولويات الرئاسة النمساوية في البعد الثاني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونود أن نشكر الرئاسة النمساوية على تعيين ممثل كازاخستان لرئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية. وفي سياق ذلك البعد الثاني، فإننا نؤيد تماما الموضوع الرئيسي ”خضرنة الاقتصاد وبناء شراكات من أجل الأمن“، الذي اختارته الرئاسة النمساوية شعارا لها. ونتطلع إلى العمل مع الرئاسة النمساوية وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عقد اجتماع تحضيري ثان مثمر بشأن المنتدى الاقتصادي والبيئي أثناء معرض أستانا –٢٠١٧ حول موضوع الطاقة في المستقبل. إنه سيكون حدثا رئيسيا سيشارك فيه أكثر من ١١٠ بلدان و ١٨ منظمة دولية.

ونرى أن تحسين الاتصال يشكل أداة رئيسية لتحقيق التنمية في الأجل الطويل. ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور تضطلع به في تعزيز التكامل الإقليمي في مجالي التجارة والنقل، وفي إنشاء حيز اقتصادي مشترك يمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ في نهاية المطاف. ونحن كبلد، لا نزال ملتزمين بفكرة المنطقة الأوروبية الآسيوية الكبرى،

التي يمكن أن تجمع بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير في محاولة لإيجاد حيز مشترك للتنمية الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة من لشبونة إلى فلاديفوستوك.

ثالثا، نظرا للاهتمام الخاص الذي توليه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتهديدات عبر الوطنية، فإننا نرى ميزة خاصة في تعميق التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتؤيد كازاخستان المنظمة في توقيع خطط عمل مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة. ومن المفيد أيضا للأمم المتحدة العمل عن كثب مع المنظمة – أكبر تجمع أمني إقليمي – بشأن التهديدات عبر الوطنية. تتراوح هذه التهديدات بين انتشار الأسلحة النووية ومكافحة جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود الإقليمية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة. ونرحب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لدعم العمل الإقليمي بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويؤكد ذلك من جديد على أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

رابعا، سيستمر التقدم الأمني والسياسي والاقتصادي لأفغانستان وسحب القوات الدولية منها في التأثير بشكل رئيسي على المنظمة. ويكتسي تبادل المعلومات والاتصالات العسكرية، ولا سيما في المناطق الحدودية، أهمية بالغة. كما أن الأمن في المناطق الحدودية لأفغانستان أمر بالغ الأهمية لتطوير ممرات جديدة للتجارة والنقل. وهذا مجال ينطوي على إمكانات كبيرة لاستفادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من التعاون القائم مع الأمم المتحدة.

خامسا، نعتقد أننا بحاجة لمضاعفة جهودنا المشتركة في مكافحة الاتجار بالبشر، الأمر الذي يشكل مسألة رئيسية بالنسبة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وندعو على وجه الخصوص لتحقيق مزيد من التعاون النشط بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويجب أن يتم ذلك من خلال اتباع نهج شامل يقوم على حقوق الإنسان إزاء الجرائم العالمية في إطار التحالف من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي أنشأته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي إطار مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أذكر أن كازاخستان ما برحت تبذل أقصى ما في وسعها من أجل المنظمة. فقد دعمنا المنظمة وعملنا مع جميع شركائنا فيها لتعزيزها ومساعدتها على التكيف مع التحديات الجديدة قبل رئاستنا لها في ٢٠١٠ وأثنائها وبعد انتهائها. ونحن اليوم على استعداد لمنحها أحد ألمع وأقدر دبلوماسيينا، وزير الخارجية إيرلان إدريسوف الذي تولى المنصب مرتين، والذي رشحناه لشغل منصب الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذا انتخب، فسيقوم بخدمة المصالح العليا للمنظمة والمساعدة على المضي بها قدما بخطى ثابتة في هذا الوقت الذي يتسم بالتعقيد.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن المنظمة تظل واحدة من المنظمات الشريكة الرئيسية للأمم المتحدة. ويتعين أن تصبح طبيعة التعاون بيننا أوثق، وفي نفس الوقت أشمل وأوسع نطاقا ومتعددة الأبعاد، حتى تتمكن من معالجة جميع المسائل التي تكتسي أهمية لتحقيق الرفاه البشري والأمن.

السيد إينشوستي هوردن (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تتقدم دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالشكر لوزير خارجية النمسا، السيد سباستيان كورتس، على إحاطته الإعلامية بصفته الرئيس الحالي لمنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا. كما نهنئ النمسا على توليها رئاسة المنظمة وعلى التزامها بصون السلام في أوروبا.

تعتقد بوليفيا أنه من المهم إبراز العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مختلف مجالات عملها وفي الحفاظ على قنوات الحوار مع مختلف الجهات الفاعلة. ونعتقد أنه ينبغي تناول جميع النزاعات بين الدول مع التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يتم ذلك دائما بهدف حلها سلميا، وفي الوقت نفسه، احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والسيادة، والاستقلال.

وكما ذكرنا سابقا في هذه القاعة، تعتقد بوليفيا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في صون الاستقرار والأمن الإقليميين ويمكن أن تسهم إسهاما حاسما في التسوية السلمية للنزاعات. ومن ناحية أخرى، من المهم تحديد الظروف والإجراءات التي اتخذتها منظمة حلف شمال الأطلسي وتسببت في نشوب حالات نزاع أو أدت إلى التدخل.

ونرجو أن يتم الإبقاء على قنوات الاتصال والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعزيزها لصالح السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية كورتس على إحاطته الإعلامية عن الأنشطة المقررة في ظل الرئاسة النمساوية.

إن سجل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يبين بوضوح الدور الفريد والهام الذي تضطلع به تلك المنظمة في أوروبا. وتؤيد الولايات المتحدة تماما النهج الشامل الذي تتبعه المنظمة إزاء الأمن. ونتطلع إلى أن تقوم المنظمة ومؤسساتها المستقلة وبعثاتها الميدانية بمساعدة جميع الدول المشاركة البالغ عددها ٥٧ دولة في التنفيذ الكامل لالتزاماتها في إطار المنظمة، ونتطلع إلى أن تقوم المنظمة بمساءلة تلك الدول عندما تخفق في ذلك.

وعلى نحو ما أوضحت السفيرة نيكي هيلي أمس، تلتزم الولايات المتحدة بالمؤسسات التي تساعد على إبقاء أوروبا آمنة (انظر S/PV.7886). ونثني على الالتزام الطويل الأمد والجهود الجارية التي تبذلها المنظمة لدعم الأمن الإقليمي. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بدور رئيسي في تعزيز الأمن والاستقرار، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاعات، وتعزيز الحكم الرشيد في المنطقة، بداية من قيامها بتعزيز الحلول السلمية للنزاعات ووصولا إلى العمل مع الحكومات بشأن سيادة القانون ومكافحة الفساد. ونعتقد أنه ينبغي للمنظمة أيضا أن تواصل تركيزها على دعم المجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة، وتعزيز التسامح وعدم التمييز في جميع أنحاء منطقتها. ونحث السيد كورتس على أن يجعل التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات ذات البعد الإنساني من قبل جميع الدول المشاركة في المنظمة من أولويات رئاسته.

إن التزام بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا وشجاعتها تستحق تقديرا خاصا. فعلى نحو ما شهدت الأسابيع الأخيرة، فإن زيادة أعمال العنف، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة، والخسائر بين المدنيين، والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية قد فاقمت من الحالة الإنسانية البائسة.

وتعمل بعثة الرصد الخاصة مع المنظمات الإنسانية على جانبي خط التماس لضمان حصول المدنيين الذين يعانون من البرد الشديد الذي تتجمد معه الأطراف، فضلا عن استمرار العمليات القتالية بلا هوادة، على التدفئة والمياه والكهرباء. ويُعرض مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سلامتهم للخطر من أجل الوفاء بولايتهم المتعلقة بتوثيق انتهاكات وقف إطلاق النار وتوفير المعلومات البالغة الأهمية فيما يخص الحالة الميدانية. وهم يستحقون منا الاحترام والدعم فيما يشددون

على ضرورة أن تضع جميع الأطراف حدا فوريا لأعمال العنف. ويجب أن يتاح لهم الوصول الكامل وغير المقيد والمرور الآمن لكي يقوموا بمهمتهم بشكل أفضل، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا.

ولا يزال يساورنا القلق جراء التهديدات التي تلقتها بعثة الرصد الخاصة، ونؤكد أهمية حماية جميع الأطراف لأفرادها ولعملهم في رصد الحالة الميدانية. وتواصل الولايات المتحدة دعم اتفاقات مينسك وتنفيذها الكامل والفوري، باعتبارها أفضل سبيل لتسوية النزاع وتخفيف المعاناة في شرق أوكرانيا. وينبغي أن يظل ذلك أولوية بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونكرر دعوتنا روسيا إلى التقيد بالتزاماتها. ويجب ألا ننسى الحالة في القرم المحتل. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء الاحتلال الروسي ومحاولة ضم شبه الجزيرة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بدعم الجهود التي تبذلها المنظمة في مناطق أخرى أيضا. ففي جورجيا، تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور إيجابي في مواصلة مساءلة جميع الأطراف، ونشجع المنظمة على مواصلة المشاركة بهمة، حيث يواصل النزاع مع روسيا في الأراضي الجورجية المحتلة تقويض الأمن الأوروبي. وبوصف الولايات المتحدة دولة مشاركة في مباحثات جنيف الدولية، فإنها تتطلع إلى مواصلة العمل مع منظمة الأمن والتعاون لإيجاد حل سلمي يضمن سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وباعتبار الولايات المتحدة أحد الرؤساء الثلاثة المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، فإنها تؤيد التسوية السلمية لنزاع ناغورني كاراباخ. وقد حقق الطرفان تقدما على مر الأعوام باتجاه التوصل إلى تسوية شاملة من خلال هذه العملية. وندعو الجانبين إلى إجراء مفاوضات واستكمال تدابير بناء الثقة المتفق عليها في الربيع الماضي. ولا يمكن حل هذا النزاع باستخدام القوة.

ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالتسوية الشاملة للنزاع في ترانسنيستريا. ونعتقد أن محادثات ٥ +٢ يمكن أن تؤدي دورا هاما في حل النزاع، ولكن يتعين أن يؤدي أي اجتماع بصيغة ٥ +٢ إلى نتائج ملموسة. ويجب أن يتاح لبعثة المنظمة الوصول غير المقيد إلى جميع أنحاء مولدوفا، بما في ذلك منطقة ترانسنيستريا، وندعو سلطات ترانسنيستريا إلى منح مراقبي المنظمة وصولا مستمرا وغير مقيد.

وأخيرا، نود أن نسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في دعم تنفيذ قراراتنا التي نتخذها في مجلس الأمن. ودعم المنظمة لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، هو جزء من الجهود العالمية الرامية للتصدي لانتشار الأسلحة، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الهادف لإنهاء أعمال العنف ضد المرأة وكفالة أن تكون المرأة في صلب الجهود المبذولة لحل النزاعات ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

وتشيد الولايات المتحدة بعمل منظمة الأمن والتعاون في تعزيز الأمن في جميع أنحاء أوروبا. والعلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة محورية لعمل المجلس في المنطقة. ونحن نتطلع إلى مواصلة وتعميق عقود من الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر معالي السيد سباستيان كورتس، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية النمسا، على إحاطته الإعلامية.

لقد كانت المناقشة المفتوحة التي عقدت أمس (انظر S/PV.7886) فرصة جيدة لكي نتذكر الإسهام الكبير لمنظمة الأمن والتعاون في تعزيز الأمن ومنع نشوب النزاعات في أوروبا. ولكن المناقشة شكلت أيضا تذكيرا صارخا بالحاجة

المتزايدة لتدابير بناء الثقة التي تتخذها المنظمة في ضوء محاولات تغيير الوضع الراهن قسرا وبالإكراه في بعض أجزاء أوروبا.

ومنظمة الأمن والتعاون، بوصفها ترتيبا إقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تقدم دعما مثاليا لمجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن على الصعيد الإقليمي. وما برحت المنظمة تؤمن بأن الحفاظ على نظام دولي يستند إلى سيادة القانون ويدين التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة واستقلالها السياسي، فضلا عن بناء الثقة بين الدول الأعضاء من خلال بذل جهود من أجل الحوار والشفافية، سيجلب السلام والاستقرار في أوروبا والمجتمع الدولي. واستنادا إلى هذا الإيمان، ما فتئت المنظمة تتبع نهجا شاملا، لا يشمل الأمن السياسي والعسكري فحسب، بل أيضا الجوانب الاقتصادية والبيئية والإنسانية. واليابان، بصفتها أحد الشركاء الآسيويين لمنظمة الأمن والتعاون، تشاطرها بقوة إيمانها ونهجها الشامل. ويسرنا توسيع تعاوننا مع المنظمة على مدى الربع قرن الماضي.

تشكل الحالة في أوكرانيا، كما أكدت اليابان في المناقشة المفتوحة أمس، مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. كما أنها تمثل تحديا خطيرا للنظام الدولي الذي تحكمه سيادة القانون. وهذه مسألة مبدأ. وقد قدمنا مساهمات إلى أوكرانيا من خلال إيفاد خبير ياباني للمشاركة في بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في ضوء المهام الحاسمة التي تضطلع بها. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم اليابان الجهود الإصلاحية التي يبذلها البلد لكي يصبح مجتمعا أكثر قدرة على الصمود.

وتقوم منظمة الأمن والتعاون بدور هام في مجال الوساطة، بما في ذلك فيما يخص حالات أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا وناغورني كاراباخ. ونثني على النهج العملي للمنظمة في مجال تعزيز القدرات والقدرة على الصمود في سياق التصدي للمسائل المستجدة، مثل التطرف المصحوب بالعنف، فضلا عن الأزمات الإنسانية المتعلقة باللاجئين والمهاجرين. ونتطلع إلى زيادة التعاون مع المنظمة بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الأمن ومكافحة الإرهاب من خلال تعزيز إدارة الحدود وبعثات مراقبة الانتخابات وتمكين المرأة.

وأود أن أشير إلى خبرتي المباشرة في ما يتعلق بإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد جرت إعارتي في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠ إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حيث عملت مع دبلوماسي نمساوي شاب يدعى السيد يان كيكرت، الموجود في القاعة بصفته السفير والممثل الدائم للنمسا. وكانت المنظمة في ذلك الوقت إحدى الركائز الأربع في جهودنا الدولية الرامية إلى إعادة بناء كوسوفو. وتعاونت المنظمة والبعثة تعاونا وثيقا لإجراء أول انتخابات محلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والتي كانت ناجحة تماما. وبطبيعة الحال، لم يكن الطريق إلى الديمقراطية في كوسوفو بالمهمة السهلة، ولكن السلام والديمقراطية ترسخا اليوم في كوسوفو إلى حد ما. ونحن فخورون للغاية بذلك والذي يرجع الفضل فيه، إلى حد كبير، إلى الجهود التي بذلتها منظمة الأمن والتعاون.

ثمة ارتباط بين آسيا وأوروبا في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلام والأمن. ومثلما تؤثر التوترات في أوروبا على المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك آسيا، فإن زيادة التوترات في آسيا تؤثر على استقرار أوروبا.

وتلتزم اليابان بتعميق تعاونها مع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار جهودها المشتركة مع المنظمة لصون وتعزيز نظام دولي قائم على سيادة القانون.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر لوزير الخارجية كورتس على إحاطته الإعلامية هذا الصباح وعلى قيادته بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لا يزال النظام الأمني الأوروبي يواجه تحديات خطيرة. إن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، دورا لا غنى عنه تضطلع به في دعم النظام القائم على القواعد في المنطقة وفي الحفاظ على السلام. ونرحب، في ضوء ذلك، بالرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبجهود الوزير كورتس ونقدم لهما دعمنا الكامل والفعال.

توفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منبرا فريدا للحوار بشأن السلام والأمن الأوروبيين استنادا إلى المبادئ والالتزامات المتفق عليها، على النحو المنصوص عليه بصفة خاصة في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس. وفي الوقت الحاضر، يُنتهك المبدأ الذي يقضي بأنه ينبغي للدول أن تمتنع، في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة. وتمثل انتهاكات ذلك المبدأ الأساسي، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك في التشريعات الأساسية للمنظمة، مصدر قلق أساسيا لنا جميعا. ويتوقف الأمن الأوروبي، مثله مثل أمن المناطق الأخرى، على وجود نظام دولي قائم على القواعد تُحترم فيه السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، الكبيرة والصغيرة.

وكما أبرزنا بالأمس في المناقشة المفتوحة بشأن النزاعات في أوروبا، يظل المفهوم الشامل للأمن مصدر قوة وقيمة مضافة توفرها المنظمة ويجب التمسك به (انظر S/PV.7886) ويظل احترام الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية شرطا مسبقا للأمن المشترك. ولذلك، من المقلق أن يتعرض البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات المستقلة – مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام والمفوض السامي للأقليات القومية – للضغط. إنها أصول رئيسية عبر دورة النزاع وهناك حاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى. وإن لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا مهما تضطلع به كوصي على تلك المبادئ والالتزامات، وفي الحفاظ على المفهوم الشامل للأمن وعلى تلك المؤسسات المستقلة.

ولا تزال مبادئنا الأساسية تُنتهك اليوم بعدوان روسيا الجاري على أوكرانيا وضمها غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول وأعمالها العسكرية في شرق أوكرانيا. فيجب أن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي وحقها في حرية اختيار ترتيباتها الأمنية احتراما كاملا. إننا نؤكد مجددا دعمنا القوي لبعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي يجب أن تمنح وصولا كاملا وآمنا ومن دون عوائق لجميع أنحاء البلد.

وكذلك تشكل ما يسمى بالنزاعات التي طال أمدها في جورجيا ومولدوفا وناغورنو كاراباخ انتهاكات طويلة الأمد لمكتسبات المنظمة المشتركة. فهي يجب أن تُحَل وفقا للقانون الدولي ومبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تقع على رؤساء مجموعة مينسك مسؤولية خاصة عن المضي قدما بتلك العمليات.

وهناك حاجة واضحة إلى أدوات قوية لمراقبة الأسلحة التقليدية، وإلى تدابير بناء الثقة، التي تسهم في الشفافية والقدرة على التنبؤ. ونود أن نبرز بشكل خاص، في ذلك السياق، إطلاق الحوار المنظم في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هذا العام، بشأن التحديات الحالية والمستقبلية، الذي يرمي إلى استكشاف الإمكانات والمخاطر في المجال العسكري من أجل بناء الثقة والحد من المخاطر.

ونرحب باعتزام الرئاسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها. فالجوانب الجنسانية، بما في ذلك تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من جميع أعمالنا المتصلة بالأمن، في فيينا، وكذلك في البعثات الميدانية.

وختاما، فقد شدد الأمين العام غوتيريش، في معرض مخاطبته المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام في ١٠ كانون الثاني/يناير، على الأهمية الأساسية لاستعادة الثقة فيما بين الدول الأعضاء من أجل منع وتجنب النزاع (انظر S/PV.7857) ولذلك، نرحب بتركيز الرئاسة النمساوية على بناء الثقة – الثقة التي لا يمكن استعادتها إلا عن طريق استعادة احترام المبادئ والالتزامات المشتركة، من خلال الأفعال وليس الأقوال.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بحضور معالي السيد سباستيان كورتس، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في جمهورية النمسا، جلسة اليوم، ونشكره على إحاطته الإعلامية.

إن عالم اليوم حافل بمختلف أنواع التحديات. فالبلدان مترابطة، وأمنها مترابط. وعلى الرغم أن الأمم المتحدة في صميم هيكل الأمن الجماعي الدولي فإن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مزايا فريدة في حل مسائل البؤر الساخنة في مناطقها. وتؤيد الصين تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل الاشتراك في صون السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن يسعى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – في الوقت الذي يدعم فيه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بثبات – بقوة إلى تعزيز الحوار والتشاور بهدف معالجة المسائل الإقليمية الساخنة، وأن يشارك بنشاط في الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات بالوسائل السلمية ونزع فتيل النزاعات. وينبغي أن تتقيد جميع الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول.

إن منظمة الأمن والتعاون شريك هام للأمم المتحدة. وقد ظلت المنظمة، في السنوات الأخيرة، تعمل بنشاط في مجال الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان في المنطقة وفي السعي إلى تسوية المنازعات عن طريق الوساطة. وتعرب الصين عن تقديرها للمنظمة على جهودها.

إننا نرحب بالأولويات التي حددتها النمسا، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ترمي إلى نزع فتيل النزاعات المسلحة ومكافحة التطرف العنيف وبناء الثقة المتبادلة. وتؤيد الصين التعاون الفعال والعملي بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالي السلام والأمن، ونأمل أن تواصل المنظمة القيام بدور نشط وبناء في صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، فقد بذلت الأطراف المعنية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعض الجهود الإيجابية، التي ترحب بها الصين. ويحدونا الأمل في أن تتحسن الحالة في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن. كما إننا نأمل أن تنفذ جميع الأطراف المعنية القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وترتيبات مينسك تنفيذا كاملا وتسعى إلى إيجاد حل شامل ودائم ومتوازن لمسألة أوكرانيا عن طريق الحوار والتشاور.

وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعم الجهود الدبلوماسية للأطراف المعنية التي ترمي إلى إيجاد تسوية سياسية لمسألة أوكرانيا ومواصلة تضافر الجهود للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد في وقت مبكر.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية كورتس على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأهنئ النمسا على توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في

أوروبا. يسرني أن أرى العديد من الأصدقاء والزملاء القدماء في الوفد النمساوي. إننا نتطلع إلى العمل معا بوصفنا أعضاء في الترويكا لهذا العام، والرئيس المقبل، للعام ٢٠١٨.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر ترتيب إقليمي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتكمن نفس رؤية وهدف النظام العالمي القائم على قواعد في جذور كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وترتكزان على تعددية الأطراف والسلامة الإقليمية والمساواة في السيادة بين الدول. ونحن ملتزمون بهذه المبادئ وبضرورة احترامها.

وتظل أوجه التآزر والتكامل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إمكانات تطوير لم تستغل بعد ولم تطور، بالنظر إلى أن المنظمة تقف كمنتدى أساسي للحوار والتعاون، ليس فقط فيما بين الدول المشاركة فيها، بل أيضا مع شركائها في البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الصدد، أود أن أوضح بإيجاز ما نعتبره أولويتين رئيسيتين.

أولا، نرى أن المنظمة تضطلع بدور لا غنى عنه في تيسير تسوية معظم النزاعات التي لا تزال تؤثر على أوروبا. لقد أثبتت مشاركتها الفورية في الأزمة في أوكرانيا، التي دعمتها إيطاليا بالمساهمة في أنشطة بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أنها منظمة حيوية وقادرة على الاستجابة بآليات الرصد والوساطة. إن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجموعة الاتصال الثلاثية أمران حاسمان لاحترام وتنفيذ اتفاقات مينسك، وبذل الجهود السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام للأزمة. كما نؤيد جهود صيغة نورماندي في السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع.

ولا بد من التأكيد على دور الوساطة الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في النزاعات التي طال أمدها. وفيما يتعلق بناغورني كاراباخ، وترانسنيستريا، وجورجيا، فإن المسارات الدبلوماسية التي تعززها وتنسقها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمثل الأطر الرئيسية لإنهاء عدم الاستقرار. وبوصف إيطاليا الرئيس القادم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام ٢٠١٨، فإنها ستضاعف جهودها في هذا المسعى. تلك النزاعات ليست مجمدة. ولم تتوقف المحادثات قط، وينبغي استئنافها خاصة لصالح المجتمعات المعنية التي تتحمل العبء الأكبر.

ثانيا، فيما يتعلق بالبعد المتوسطي، وبصفة إيطاليا عضوا في المجلس الرئاسي الثلاثي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فهي ترأس مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الشركاء في التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل الحفاظ على العلاقات مع البلدان المتوسطية الشريكة الستة: المغرب والجزائر وتونس ومصر وإسرائيل والأردن. إن التحديات الناشئة والنزاعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط تؤثر على أمن جميع أعضاء المنظمة. وللمنظمة دور تؤديه في إدخال البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الحوار السياسي بشأن التهديدات عبر الوطنية لأمننا المشترك.

أود أيضا أن أشير إلى أهمية مسائل الهجرة بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والمنظمة مجهزة تجهيزا جيدا، بنهجها الكلي ومكاتبها الميدانية وبعثاتها، للإسهام في الجهود الدولية لإدارة تحركات السكان، بدءا من تبادل أفضل الممارسات والتعاون مع الشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري للمنظمة في هامبورغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ونرحب به، حيث إنه أيّد هذا الرأي بشأن الهجرة التي سنعطيها الأولوية في جدول أعمالنا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وبصفة إيطاليا رئيس مجموعة الاتصال المتوسطي، وبلدا متوسطي، فستركز برنامجها على مكافحة الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وأمن الفضاء الإلكتروني، والمساواة بين الجنسين، والتعاون الاقتصادي، ولا سيما فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والحوار فيما بين مراكز الفكر ومخططي السياسات على شاطئي المتوسط. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتزم إشراك البلدان الشريكة للمنظمة على نحو بناء في أنشطة مجموعة الاتصال. وسنبني على المبادرات الناجحة مثل الدورة التدريبية لقوات الدرك التي نظمها مركز التفوق لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشيترا، إيطاليا، تحت رعاية المشروع التدريبي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعنون ”مكافحة الاتجار بالبشر على طول طرق الهجرة“، الذي يضم مشاركين من البلدان الشريكة، وتبدأ مرحلتها الثانية في حزيران/يونيه. كما اقترحنا تنظيم المؤتمر السنوي للمنظمة المعني بالبحر الأبيض المتوسط، في ظل رئاستنا في صقلية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، مع إدراج تلك المسائل ذات الأولوية على جدول الأعمال.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الطابع عبر الوطني للتحديات والتهديدات للأمن الدولي التي نواجهها تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا. ونحن ملتزمون بقوة بتعزيز هذا النهج المتعدد الأبعاد في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على حد سواء. إن الصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على منع نشوب النزاعات ودور المرأة في الوساطة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، تأتي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة السلام المستدام. ولذلك، يجب زيادة إدماجها في إطار منظومة الأمم المتحدة وتعاونها مع المنظمات الإقليمية.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد سباستيان كورتس، وزير خارجية النمسا، على توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أيضا أن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

نحن نرحب بالمساهمة الهامة التي تواصل المنظمة تقديمها دعما لصون السلام والأمن الدوليين، بوصفها أحد أكبر المنظمات الأمنية الإقليمية. إن نهجها الشامل تجاه الأمن، الذي يضم الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية، يتماشى مع النموذج العالمي الجديدة الرامي إلى ضمان تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجهود التي تبذلها المنظمة في منع نشوب النزاعات وحلها وكذلك الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام. وعلى وجه الخصوص، نقدر الدور الهام الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود الرامية إلى حل النزاعات الجديدة والتي طال أمدها في جنوب شرق أوروبا وشرق أوروبا وجنوب القوقاز ووسط آسيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكما قلنا أمس خلال مناقشتنا بشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV.7886)، يظل الحوار والتفاوض السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم ودبلوماسي لبعض تلك النزاعات والقضايا البالغة الحساسية للسلام والأمن التي تؤثر على الدول الأعضاء في المنظمة. ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى الإرادة السياسية والالتزام من جانب الأطراف في بعض تلك النزاعات بالتوصل إلى تسويات سلمية، بل وضمان احترام وتنفيذ الاتفاقات بالكامل. كما أن بناء الثقة اللازمة بين الأطراف وفيما بينها يكتسي أهمية بالغة لإحراز تقدم ملموس. ويسرنا أن نلاحظ أن الرئاسة النمساوية جعلت ذلك إحدى أولوياتها الرئيسية. والأهم من ذلك، فإن التزامها بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز قنوات الاتصال الرسمية والبديلة من أجل تحسين التفاهم والثقة المتبادلة، أمرٌ طيب جدا.

وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، يشكل تزايد التهديدات الإرهاب والتطرف العنيف تحديا أمنيا كبيرا للدول الأعضاء في المنظمة. وما فتئت المنظمة تضطلع بدور هام في منع ومكافحة الإرهاب بتعزيز نهج منسق فيما بين الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، من المناسب تماما أن الرئاسة النمساوية تركز أكثر على التصدي لتغذية نزعة التطرف لدى الشباب والتطرف العنيف في جميع أنحاء منطقة المنظمة.

إن تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة الأخرى سيغدو حيويا للمنظمة ليس في مكافحة الإرهاب فحسب، بل وفي جميع الأبعاد الأخرى لعملها. تولي إثيوبيا أهمية كبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نقدر الشراكة بين المنظمة والأمم المتحدة، التي استمرت خلال الحوارات الرفيعة المستوى وتبادل المعلومات، فضلا عن التعاون في الميدان.

وأخيرا، نتمنى للرئاسة النمساوية النجاح في تنفيذ أولوياتها من أجل تحقيق قدر أكبر من الأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأكملها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اليوم، أرحب بحضور السيد سباستيان كورتس، الوزير النمساوي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية، على طاولة مجلس الأمن، وأهنئ بلده على تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام. في خضم البيئة الاستراتيجية الصعبة التي تواجه أوروبا اليوم، تعلم النمسا أنها يمكن أن تعول على دعمنا الكامل لتنفيذ برنامج عملها، الذي يركز بشكل مناسب على مواضيع الأمن وتسوية النزاعات ومكافحة التطرف والإرهاب. وفي رأينا، فإن المنظمة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، هي بمثابة مجموعة أدوات لا غنى عنها لأجهزة الأمن في أوروبا، ولا سيما في الميدان.

وسأتناول في بياني نقطتين: الدور المركزي للمنظمة في جهودنا الرامية إلى إنهاء الأزمة الأوكرانية، والتحديات ذات الأولوية التي، بشكل أعم، علينا أن نجعل المنظمة تركز عليها.

إن الأزمة الراهنة في شرق أوكرانيا هي أحد أشد وأخطر الانتهاكات للمبادئ التأسيسية للمنظمة التي وضعت في هلسنكي قبل أكثر من ٤٠ عاما. ولذلك من الملائم أن هذا الموضوع ما برح يشكل أولوية عليا في جدول أعمال المنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية. وما فتئت المنظمة تقوم بمهمتها في التصدي للمسألة، وهو أمر يبعث على ارتياحنا. وقد ارتقت إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها بنشرها السريع لبعثات الرصد ومن ثم الاضطلاع بدور محوري في كفالة تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تظل السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وكما أتيحت لي الفرصة لكي أقول أمس خلال المناقشة المفتوحة بشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV. 7886)، تشعر فرنسا بقلق عميق إزاء تصعيد التوترات على أرض الواقع مؤخرا، ولا سيما حول مدينة أفديفكا، فضلا عن عواقبها المباشرة من حيث الخسائر البشرية وتدهور الحالة الإنسانية.

وفرنسا مصممة أيضا، بالاشتراك مع شركائها الألمان، على مواصلة جهود الوساطة في إطار صيغة نورماندي، لأن كل قدر من التقدم مهم ولأننا لا نرى حلا آخر عدا دعم اتفاقات مينسك.

وقد مكن الاجتماع الوزاري المعقود في ميونيخ يوم السبت من الاتفاق على التزامات محددة ترمي إلى تعزيز تحسن سريع للحالة في الميدان. وتشمل تلك الالتزامات تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، وفض الاشتباك على نحو فعال في أكثر المناطق حساسية، وتبادل السجناء، وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول إلى مرافق الاحتجاز. ومن

الضروري أن يتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن، ونحن نعول على دعم المجلس بالإجماع في هذا الصدد.

ونظل مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثاتها الميدانية تؤدي دورا أساسيا في كفالة التنفيذ العملي للقرارات المتخذة على المستوى السياسي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يكون بمقدور بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا الاضطلاع بولايتها بصورة كاملة وبحرية. ونكرر دعوتنا إلى احترام حرية التنقل الكاملة لمراقبيها، الذين يجب ضمان أمنهم، وندين بأشد العبارات أي انتهاك لهذه المبادئ – سواء اتخذ شكل التخويف أو التهديد أو تدمير المعدات أو الحرمان من الوصول إلى بعض المناطق. ومشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تأمين الانتخابات المحلية في دونباس سيكون ضروريا أيضا، بسبل لا يزال يتعين تحديدها. وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وألاحظ أن فرنسا تدين بشدة ولا تعترف بالضم غير القانوني للقرم وسيفاستوبول.

وخارج أوكرانيا، تظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر من أي وقت مضى أداة أساسية لتعزيز السلام والأمن في أوروبا، في خضم تهديدات متنوعة. وهذه الحالة ينبغي أن تشجع أعضاءها الـ ٥٧ على التخلي عن التلميح إلى المواقف السياسية وإعادة اكتشاف روح هلسنكي التي أوجدت، قبل أكثر من ٤٠ عاما، رؤية مشتركة للأمن في أوروبا. وفي ذلك السياق، نعتقد أن عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يركز الآن على المسائل التالية.

المسألة الأولى هي تسوية النزاعات الإقليمية. فعلاوة على الحالة الأوكرانية، لا يمكننا أن نقبل استمرار النزاعات المجمدة في مختلف أنحاء القارة الأوروبية، سواء في ناغورنو كاراباخ أو وترانسنيستريا أو الأراضي الانفصالية في جورجيا. ونحن مقتنعون بأن دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محوري في كل حالة من هذه الحالات، إلى جانب أشكال الوساطة المنشأة، من أجل تعزيز الحوار واستعادة الثقة. وتحقيق تقدم ملموس على كل جبهة من تلك الجبهات لا يصب في مصلحة البلدان المعنية فحسب، وإنما مصلحة المنطقة قاطبة. ونحن متشبثون على نحو خاص بالنتائج.

والمسألة الثانية هي استئناف تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. فلا يمكن أن يكون هناك أي استقرار استراتيجي بدون وضع مجموعة من القواعد المشتركة بغية تأطير المنافسة العسكرية. ولذلك فإننا نؤيد مواصلة المناقشات بشأن تحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر،التي بدأت في العام الماضي تحت الرئاسة الألمانية في سياق الحوار المنظم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن المهم على نحو مماثل المحافظة على الطابع المركزي لركن الديمقراطية وحقوق الإنسان في عمل المنظمة. وعلى الرغم من أن النهج المتعدد الأبعاد كان دوما في صميم عمل المنظمة، فإننا نشعر بالقلق إزاء ميل بعض الدول الأعضاء إلى تسييس مسائل البعد الإنساني على نحو متزايد، بل رفض معالجتها. وعلى وجه التحديد، فإن اعتماد نهج انتقائي لمكافحة التمييز أمر غير مقبول.

والمسألة الأخيرة هي تطوير الدور التنفيذي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا استجابة لبعض التحديات الناشئة. وأقصد مكافحة الاتجار بالبشر، ومنع التطرف، وتغير المناخ. ويجب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعمل على كل مسألة من تلك المسائل، التي تشكل تحديات أمنية ذات أولوية لأوروبا، وتستجيب بتدابير ملموسة تتجاوز مجرد التلميح إلى المواقف وبيانات المواقف العامة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتذكير بالتقارب القوي بين عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعمل الأمم المتحدة،

سواء في الميدان – حيث تواصل بعثاتهما إجراءاتها المتكاملة، من البلقان إلى القوقاز ووسط آسيا – أو فيما يتعلق بالمبادئ، بنهج مشترك يربط بين شواغل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

السيد ريباس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوزير النمساوي للشؤون الخارجية والتكامل، السيد سباستيان كورتس، على إحاطته الإعلامية المفصلة.

وكما ذكر بالأمس (انظر S/PV.7886)، ففي الوقت الذي تجتاح العالم مخاطر جديدة، مثل التطرف العنيف، والنزعة القومية، والجرائم المنظمة وعوامل أخرى، تتجذر في النزاعات التي لم تحسم بعد، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى الحصول على دعم المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية القوية والتي تعمل بطريقة منسقة.

وتولي أوروغواي أهمية قصوى للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشارك بلدي في منظمات وآليات إقليمية قيمة، بعضها قائم منذ وقت طويل مثل منظمة الدول الأمريكية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنشأة بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأخرى حديثة، مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أثبتت جدارتها وساهمت في تحقيق السلام في المنطقة. إن الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بالمساعي الحميدة والوساطة والتسوية السلمية للمنازعات، وكذلك في التنفيذ المناسب لآليات المراقبة لديها، يستند إلى الدراية المستفيضة بالحقائق المحلية ويكمل على نحو حاسم عمل الأمم المتحدة.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر منظمة تعالج الأمن الجماعي. فهي تشمل منطقة جغرافية واسعة وتضم ٥٧ عضوا، كما ذكر آخرون. ولديها قدر كبير من الخبرة في تسوية النزاعات. وتقر أوروغواي بقيم المنظمة والمبادئ العشرة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تتماشى مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

كما نقر بإسهام المنظمة في تعزيز آليات الحوار وبناء الثقة وتسوية النزاعات، فضلا عما تقوم به من عمل خلال مختلف بعثاتها في الميدان دعما لتنفيذ الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة. ومن بين أولوياتها مواضيع هامة لها صلة وثيقة بالسلام والأمن الدوليين، مثل النزاعات الحالية في البوسنة والهرسك، وجورجيا، ومولدوفا، وناغورنو كاراباخ وأوكرانيا، فضلا عن مكافحة التطرف والإرهاب، وحماية حقوق الإنسان. وأود أن أشدد على الزخم الذي يقترن بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واستخدام نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في عملها في مختلف حالات النزاع.

وأخيرا، فإنني أتمنى للنمسا كل النجاح في رئاستها وفي تحقيق أهدافها، مما سيسهم بالتأكيد في إحلال السلام والذي سيتجاوز نطاق القارة الأوروبية ويعود بالنفع علينا جميعا.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بعقد الجلسة السنوية لمجلس الأمن بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي انبثقت عن الرؤية المشتركة ل ٥٥ بلدا في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والمتمثلة في بناء السلام من خلال التعاون.

وبهذه المناسبة الهامة، يرحب وفد بلدي بمشاركة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد سباستيان كورتس، الوزير النمساوي للشؤون الخارجية والتكامل، الذي أشكره على إحاطته الإعلامية الممتازة.

بعد المناقشة العامة التي عقدها مجلس الأمن يوم أمس بشأن النزاعات في أوروبا (انظر S/PV.7886)، تتيح هذه الجلسة فرصة للنظر في الحالة السياسية والأمنية في المنطقة الأوروبية الآسيوية. وإذ تضع في اعتبارها تحارب حربين عالميتين في خلال جيل واحد، واجهت أوروبا تحديات العصر بإنشاء هيكل للتعاون في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وتبين مختلف الأحداث التي سادت فترة حياة منظمة الأمن والتعاون في أوروبال منذ توقيع اتفاق هلسنكي، كما لو كان ذلك ضروريا، مدى أهمية مهمتها في ضوء حجم وخطورة التحديات التي تواجهها. ولهذا السبب، أود أن أشيد بالتزام الرئاسة النمساوية بتوحيد جهود جميع أعضائها بغية حل الأزمات والنزاعات الجارية، وإعادة إرساء الثقة المتبادلة والحد من نمو التطرف العنيف والإرهاب.

تأتي الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وقت تمر فيه أوروبا بأصعب وقت منذ نهاية الحرب الباردة. من أوكرانيا إلى ناغورنو كاراباخ، ومن جورجيا إلى ترانسنيستريا، تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحديات خطيرة، بالإضافة إلى التحديات العابرة للحدود التي تشمل التطرف والإرهاب، ومراقبة الأسلحة، والجريمة، وجرائم الفضاء الإلكتروني، الهجرة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر. ولهذا السبب، فإنني أشاطر رأي الرئاسة الذي مفاده أن منظمة أمن وتعاون في أوروبا قوية تمثل الأساس لأوروبا آمنة. السنغال مقتنعة بأن التسوية السلمية للنزاعات في جميع أنحاء العالم، يجب أن تكون موضع ترحيب. ولذلك نرحب بتناول النزاعات من خلال الحوار والتعاون، لا سيما بين البلدان المتجاورة.

إن الحالة في شرق أوكرانيا خطيرة جدا. بعد ثلاث سنوات من النزاع الذي شهد خسائر فادحة في الأرواح بلغت ١٠ ٠٠٠ شخص، من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. ولذلك من الضروري جدا تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ولذلك، يعرب وفد بلدي عن تأييده لمجموعة الاتصال الثلاثية المعنية بأوكرانيا ولصيغة نورماندي، ونثني على جهودهما الدؤوبة للتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وبالمثل، يجب أن يكون نزاع ناغورنو كاراباخ في صميم عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن مقتنعون بأن المنظمة ستواصل العمل لعقد مؤتمر يمكن أن يستخدم كأساس لتسوية سلمية للأزمة عبر التفاوض، عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب مضاعفة الجهود لكفالة التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية وإنشاء عملية سلام تحت رعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمصلحة السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية مواصلة جهود السلام لحل الصراع في ترانسنيستريا في إطار صيغة ٥ +٢ للمفاوضات، من جهة، ومناقشات جنيف الدولية التي تسعى إلى حل الصراع الجورجي، من جهة أخرى. وينبغي أن نشير أيضا إلى ضرورة التعامل مع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف. نحن نعلم أن ١٠ ٠٠٠ شخص من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد ذهبوا للعمل كمقاتلين إرهابيين أجانب. ولذلك يجب أن تكون الأولوية هي منع تلك الظاهرة من التدهور، حيث أنها تقوض أسس مجتمعاتنا.

وعلى الرغم من أن التحديات معقدة وهائلة، لا يزال يمكن حلها بمعرفة قارة تملك جميع الأدوات اللازمة لمنع نشوب النزاعات وحفظ وإرساء السلام، شريطة أن تقبل الأطراف حل النزاعات الجارية مع احترام القانون الدولي. ونود أن نثني على فكرة تعزيز الشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، التي سيكون دعمها قيما للغاية في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد السنغال للغاية المثلى التي ترتكز عليها وثيقة هلسنكي الختامية، وهي إقامة منطقة أوروبية – أطلسية ومنطقة أطلسية – آسيوية تتشاطر قيم الحرية والديمقراطية والعدالة.

السيد قنديل (مصر): يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيد سباستيان كورتس، وزير خارجية النمسا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إفادته الوافية للمجلس حول أولويات المنظمة خلال الفترة المقبلة.

إننا نؤكد دوما الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في حفظ السلم والأمن الدوليين استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن مصر تؤيد الأولويات التي حددتها الرئاسة النمساوية للاستجابة للمخاطر والتحديات الراهنة، والتي تكمن في الحد من وتيرة النزاعات القائمة، ومحاربة الراديكالية والتطرف العنيف، ولا سيما في صفوف الشباب؛ وبناء الثقة بين الدول بهدف الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة بين أطراف النزاع.

كما تثمن مصر جهود المنظمة للتوصل إلى تسويات سياسية لعدد من النزاعات طويلة الأمد، بما في ذلك النزاع في أوكرانيا وإقليم ناغورني كاراباخ وجورجيا وغيرها. وتؤكد مصر أنه لا يوجد حل عسكري للأزمات في المنطقة، وأنه لا مناص من مواصلة وتكثيف الجهود والانخراط في حوارات بناءة بغية التوصل إلى تسويات سياسية للنزاعات القائمة. وتناشد مصر كافة الأطراف الاضطلاع بمسؤولياتها وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتسوية هذه النزاعات سلميا. وتقدر مصر بصفة خاصة مساهمة المنظمة في تعضيد الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في أوكرانيا، وفقا لاتفاقات مينسك، وهي الإطار الأمثل للتوصل إلى تسوية دائمة ومستدامة للنزاع؛ ومن خلال جهود الوساطة التي تقوم بها أطراف تحوز احترام وتقدير طرفي الأزمة والمجتمع الدولي ككل.

وإذ تؤكد مصر الارتباط الوثيق بين أمن القارة الأوروبية وأمن منطقتي الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط؛ فإنها تتطلع لتوثيق التعاون مع المنظمة في إطار تعزيز الحوار مع الشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط حول العديد من الأزمات التي تعصف بالمنطقة، وعلى رأسها الأزمتين السورية والليبية. وكذا، مواجهة ظاهرتي التطرف والإرهاب، وتعزيز الحوار بين الأديان والحضارات المختلفة، ومواجهة ظاهرة كراهية الإسلام، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالهجرة وحماية اللاجئين والاتجار بالبشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن مصر تجدد دعوتها إلى تضافر الجهود الدولية، بمشاركة كافة الأطراف والمنظمات المعنية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للقضاء على الإرهاب من خلال مقاربة شاملة لا تقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فحسب، وإنما يشمل أيضا الأبعاد الثقافية والاقتصادية والتنموية.

إن مصر، بوصفها أحد شركاء المنظمة المتوسطيين، لن تدخر جهدا في العمل معها لتحقيق هذه الأهداف، ولا سيما من خلال تدشين أطر للتعاون بين المنظمة والمؤسسات الدينية المعتدلة مثل الأزهر الشريف، بهدف تصويب الخطاب الديني كأحد أهم محاور الاستراتيجية الشاملة لمواجهة التطرف والإرهاب.

إن الأمن المشترك في منطقة البحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى تحديد الأسباب الجذرية لهذه المشكلات والعمل على إيجاد حلول دائمة ومستدامة لها من خلال تبني نهج يقوم على الحوار البناء بين دول المنطقة. وتتطلع مصر خلال الفترة المقبلة إلى المزيد من التشاور بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والعمل على ترجمة الرؤى المشتركة حول العديد من المسائل إلى إجراءات ملموسة تعزز الشراكة بينهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوكرانيا.

أشكر الوزير كورتس على عرضه الشامل لأولويات الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٧. إننا نقدر تفانيه الشخصي في محاولة إيجاد استجابات فعالة من جانب مجتمع المنظمة للتهديدات والتحديات الأمنية الكبيرة التي تواجه الدول المشاركة.

ويبقى استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا وعواقبه الوخيمة، كما أُقر بذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من بين أكبر التهديدات للأمن الأوروبي. ومن المهم أن يُحَدَّد نزع فتيل التوترات وتيسير حل الأزمة في أوكرانيا وحولها كأولويات للرئاسة النمساوية. فقبل ثلاث سنوات، انتهك الاتحاد الروسي بفعالية ميثاق الأمم المتحدة وجميع المبادئ الـ ١٠ لوثيقة هلسنكي الختامية، باللجوء إلى العدوان المسلح على دولة أوكرانيا ذات السيادة والاحتلال غير الشرعي للقرم والحرب الهجينة في دونباس. إن استعادة الاحترام الكامل لهذه المبادئ هو السبيل لاستعادة النظام الأمني بناء على عملية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودروس الحرب العالمية الثانية.

ولذلك نشيد بتصميم الرئاسة النمساوية على حماية المبادئ والالتزامات الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما برهنت على ذلك مؤخرا بإدانة التدابير الانفرادية لروسيا المتمثلة في الاعتراف بما يسمى بالوثائق الصادرة عن كيانات غير قانونية في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

وتتحدى هذه الإجراءات من جانب روسيا، مرة أخرى، مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وترتيبات مينسك. ونرحب باستعداد الرئاسة لممارسة القيادة في أداء مهامها، الأمر الذي تمس الحاجة إليه في هذه الأوقات المضطربة لمجتمع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما أظهر التصاعد الأخير في الأعمال العدائية قرب أفدييفكا في دونباس، فإن الحالة في المناطق المتضررة من النزاع لا تزال متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها. فالتصعيد ممكن متى ما اعتبره الاتحاد الروسي ضروريا من الناحية السياسية أو ملائما وحسب. وقد برهن الهجوم العسكري الذي شنته القوات الروسية المختلطة على أفدييفكا، مقترنا بقصف كثيف على طول خط التماس، على استمرار عدم رغبة روسيا في الوفاء بالتزامات مينسك، بما في ذلك أول أحكامها المتمثل في وقف شامل ومستدام لإطلاق النار. ويظل هدف روسيا السياسي المتمثل في تقويض أوكرانيا، الذي حرك العدوان على بلدي قبل ثلاثة أعوام، من غير تغيير. فعوضا عن التنفيذ الكامل وبحسن نية لالتزامات مينسك، تلجأ روسيا إلى الاستفزازات السياسية والعسكرية والابتزاز والضغط السياسي.

إننا نشيد بالاستجابة الفورية لرئاسة للمنظمة وبعثة الرصد الخاصة للمنظمة، بإلقاء الضوء على حجم الهجوم الذي شنته القوات الروسية المختلطة وأثره الإنساني الخطير. إننا نقدر الضغط الدبلوماسي والسياسي الدولي على الاتحاد الروسي لوقف التصعيد، الذي أسهم في حدوث بعض التحسن في الحالة الأمنية في منطقة النزاع. إن استمرار التركيز، ولا سيما في أوروبا وفي مجلس الأمن، على الأمن والتسوية السلمية ضروري لتثبيط روسيا من القيام باستفزازات وتصعيدات مستقبلا ولإجبارها على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها.

وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الاتصال الثلاثية ومجموعتها الفرعية للعمل الإنساني أن تولي اهتماما خاصا بتحقيق الإفراج الفوري وغير المشروط عن المواطنين الأوكرانيين الذين لا يزالون محتجزين بصورة غير قانونية كرهائن أو سجناء سياسيين في مناطق دونباس المحتلة وفي شبه جزيرة القرم، وكذلك في الاتحاد الروسي. وعلى المجتمع الدولي أن يقف موقفا موحدا من أجل تأمين الإفراج عنهم.

ولا يقتضي حل الأزمة في أوكرانيا وحولها – كما يطلق على النزاع الذي حرضت عليه روسيا في منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا – التوصل إلى حل سلمي للحالة في دونباس فحسب، مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بل كذلك إزالة الاحتلال من شبه جزيرة القرم، التي هي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

وإذ يستمر الاحتلال غير المشروع، كذلك تستمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب سلطات الاحتلال الروسي.

لقد كانت الجمعية العامة واضحة تماما في قرارها ٧١/٢٠٥، المعنون؛ ”حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا)“، الذي اتخذته في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بشأن ممارسة القتل خارج نطاق القضاء والاختطاف والاختفاء القسري والمحاكمات ذات الدوافع السياسية والتمييز والمضايقة والتخويف والعنف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة على سكان القرم. فقد قمعت حرية التعبير أو الدين أو المعتقد وتكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي.

وعلينا أن نستخدم جميع الأصول الدبلوماسية والصكوك الدولية المتاحة لنا للتأكيد على ألا تصبح القرم منطقة محرمة فيما يتصل بحقوق الإنسان الأساسية. إننا نشجع رئاسة المنظمة ومؤسساتها على إيلاء اهتمام وثيق بالشعب في الأراضي المحتلة والتخفيف من معاناتهم.

ونرحب باعتزام الرئاسة النمساوية تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمنظمة قادرة على الوفاء بفعالية وفي الوقت المناسب بالمهام التي أوكلتها إليها الدول المشاركة.

ويتطلب تنفيذ ترتيبات مينسك ودور المنظمة في مجال الرصد والتحقق والوساطة موارد كافية. إننا نشجع الوزير كورتس على دعم جهود بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا لتيسير تسوية النزاع في دونباس، الذي بدأته روسيا. ومن بين المهام الفورية، ضمان فعالية الرصد والتحقق لوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة، وإنشاء ضوابط رصد دائمة في الجزء غير الخاضع للسيطرة من الحدود الأوكرانية – الروسية، على النحو المنصوص عليه في ترتيبات مينسك. وينبغي تعزيز قدرات البعثة على الرصد من خلال زيادة استخدام معدات التكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك المركبات الطيارة غير المأهولة، وآلات التصوير ومعدات الرؤية الليلية.

إن مراقبي بعثة الرصد الخاصة يواجهون قيودا على التنقل وتخويفا من جانب القوات الروسية المختلطة في دونباس في أنشطتهم اليومية. وهذا أمر مقلق جدا. إننا نشجع على مواصلة المناقشات تحت الرئاسة النمساوية بشأن كيفية ضمان الأمن قبل وأثناء وبعد الانتخابات المحلية في دونباس كعنصر أساسي من عناصر التسوية السياسية للنزاع، الأمر الذي لن يكون ممكنا إلا بعد وضع كل الشروط الأمنية اللازمة.

ونرحب بدعم أولويات الرئاسة النمساوية بشأن تعزيز أدوات منع نشوب النزاعات وحلها، وتحديث تدابير المنظمة لبناء الثقة والأمن وبدء حوار منظم لمعالجة التهديدات السائدة والسبل الممكنة للمضي قدما.

إن بلدي يعاني نتيجة للإرهاب والجماعات الإرهابية التي يرسلها الاتحاد الروسي بانتظام إلى دونباس عبر الجزء غير الخاضع للمراقبة من الحدود مع أوكرانيا. ولذلك فإننا مهتمون بمواصلة التركيز على التنفيذ العملي لإعلان مكافحة الإرهاب الذي اعتمد في هامبورغ، فضلا عن تعزيز أمن الحدود، بما في ذلك عن طريق مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول. إننا نرى فائدة ترجى من تعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات. وستواصل أوكرانيا، في غضون ذلك، اتخاذ خطوات قانونية لمكافحة الأنشطة الإرهابية على أراضيها، ولا سيما عن طريق تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وبتقديم قضية انتهاك روسيا للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب إلى محكمة العدل الدولية.

ونؤيد اعتزام الرئاسة النمساوية إيلاء اهتمام خاص لأمن الفضاء الإلكتروني وزيادة تطوير تدابير بناء الثقة والأمن في هذا المجال. وأوكرانيا على استعداد لتشاطر تجربتها في التحقيق ومكافحة الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية للطاقة.

ويكمن البعد الإنساني في صميم مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤيد عزم الرئاسة النمساوية على تعزيز تنفيذ الالتزامات ذات الصلة، بما في ذلك في مجالات مثل حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات وحرية الإعلام والتعبير وحرية الدين أو المعتقد والتسامح وعدم التمييز. وينبغي أن يكون تعزيز التعاون مع المجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود. ونعتقد أن المسائل المواضيعية، مثل مكافحة دعاية الدولة والقضاء على ظاهرة السجناء السياسيين ومكافحة التعذيب والاختفاء القسري وكفالة حقوق المشردين داخليا واللاجئين، ينبغي أن تبقى على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون. فلا يمكن تحقيق الأمن دون احترام كرامة الإنسان وسيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية.

ختاما، أتمنى للنمسا رئاسة ناجحة وتحقيق نتائج عملية في التصدي للتهديدات والتحديات الأمنية الرئيسية التي تقوض السلام والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.